

مُلَخَّصَاتُ الرِّسَالَةِ الْجَامِعِيَّةِ

هَيْئَةُ التَّحْرِيرِ

تواصل مجلة التَّجْدِيدِ نشر ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي أُجيزت في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. تعريفاً للقارئ بهذه الأبحاث العلميّة وكشفاً للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا. وفي هذا العدد نقدم ملخصات لبعض الرسائل التي أُجيزت في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وكلية القانون.

أولاً: قسم الفقه وأصول الفقه

١- نظريّة تحديد المستحقّات في المذاهب الفقهية الأربعة

إعداد: آدم نوح علي معابده

رسالة دكتوراه في الفقه

أكتوبر ٢٠٠١م

مُلَخَّصُ البَحْثِ

يقوم هذا البحث بدراسة أحد أركان الحقّ، وهو المستحقّ (محلّ الحقّ)، وبالأخصّ تحديده، لمعرفة المفاهيم التشريعية التي تحكم هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، التي

نجدها مفرقة وغير محررة في المدونات الفقهية المتداولة، إن مجموعة هذه المفاهيم - التي يحاول الباحث التوصل إليها - هي التي تشكل "نظرية تحديد المستحقات".

اتخذ الباحث من "نظرية الحق" في الفقه الإسلامي إطاراً عاماً للنظر والتحليل، واتبع المنهج الاستقرائي لتتبع الفروع والقواعد الفقهية - التي تتعلق بموضوع الدراسة - في كتب الفقه وكتب القواعد الفقهية، ثم استخدم المبادئ التشريعية التي يمكن أن تؤدي إليها هذه الفروع والقواعد، مع عرض نتائج التحليل هذه بصورة منظمة، تساعد على إعطاء الموضوع صورة كلية.

توصل الباحث إلى بيان مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بالمستحقات وتحديداتها، فمن خلال التعريف الذي اختاره للمستحق، تم توضيح الفرق بين مفهوم "المستحق" ومفهوم "موضوع الحق"، فالمستحق هو ما ترد عليه السلطات الممنوحة بموجب الحق، في حين أن موضوع الحق هو السلطات نفسها التي منحت بموجب الحق. وفي الجانب المتعلق بدراسة التحديد تم التوصل إلى معرفة نوعين رئيسيين من التحديد كما يعرضهما الفقه الإسلامي، الأول هو التحديد التشريعي الذي حقيقته حكم فقهي عام ينطبق على الصور المختلفة للمستحقات التي تدخل ضمن نطاقه، والثاني هو التحديد التنزيلي الذي ينشأ عن تطبيق قاعدة من قواعد التحديد العامة على مستحق ثبت دخوله ضمن نطاقها.

إن التمييز بين المفاهيم العامة لهذه النظرية يفيد التشريع الإسلامي في أمرين، أولهما: إقامة التحديد على صورة تتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية منه، وثانيهما: تنظيم تصرفات المكلفين حال ممارسة السلطات الممنوحة لهم بموجب الحقوق المختلفة، ولا يتحقق هذا بصورة تامة إلا بإفساح المجال للاجتهاد في ضبط وتكييف هذه المفاهيم بما يتناسب مع اختلاف الوقائع والظروف التي تجري خلالها.

٢- مفهوم دار الحرب ودار الإسلام بين التراث الفقهي والواقع المعاصر

إعداد: عبد الله بن محمد

رسالة ماجستير في الفقه

يناير ٢٠٠٢م

ملخص البحث

استهدفت هذه الدراسة بحث التقسيم الفقهي القديم للعالم إلى دار إسلام ودار

٣- الوكالة بالخصومة في الفقه الإسلامي

إعداد: محمد عبد الله جاسم

رسالة ماجستير في الفقه

فبراير ٢٠٠٢م

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة مفهوم (الوكالة بالخصومة) ومدى التشابه والاختلاف بينها وبين نظام (الحاماة) في الأنظمة الوضعية، ومن ثَمَّ بينت الاختلاف القائم بين العلماء المعاصرين حول مدى شرعية هذه المهنة. لا سيما وأن أغلبية الناس يعتقدون أنها وليدة الحضارة الغربية، وأنها ليست ذات صلة بشرعنا الإسلامي وحضارتنا الإسلامية، وتطرقَت الدراسة إلى بيان مفهوم الوكالة بشكل عام في الفقه الإسلامي، وأركانها ومدى مشروعيتها، وبَيَّنَ مفهوم الحاماة بعد أن ربطتها بمفهوم الوكالة بالخصومة، مع ذكر أدلة المانعين والمجيزين والرأي الراجح في المسألة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فرجعت إلى المصادر القديمة والحديثة، محاولة إيجاد الرأي الشرعي في المسألة، و مناقشة الأدلة ومبينة مدى قوة الاستدلال بها، وبيان حكمة تشريع هذا النوع من المعاملات للناس، والضوابط التي وضعت للحفاظ على سلامة المهنة، بوصفها خطوة نحو الأمام في تدعيم مسيرة العدل.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوكالة بالخصومة عقد حكمه الجواز شرعاً، شرعه الله (جل وعلا) تيسيراً على الناس ودفعاً للضرر عنهم، وذلك لعلاقته بمعاملاتهم اليومية، وأن مهنة الحاماة جائزة شرعاً، وتجوز ممارستها بضوابط شرعية، وأنها من المهن الشريفة التي ترقى بصاحبها إلى السمو، وهدفها من أسمى الأهداف، ألا وهو تحقيق العدل بين الناس، وأنها من باب التعاون على البر والتقوى ونصرة المظلوم، ومساعدة الهيئات القضائية على تحقيق العدل، وأن هذه المهنة ذات جذور تاريخية كانت متداولة في الأمم السابقة ومن ثَمَّ في الإسلام، وأنها تطورت مع مرور الأيام حتى أصبحت بالشكل الذي عليه اليوم.

٥ - الوقف الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة في الصين

إعداد: وانغ يونغ باو أحمد موسى

رسالة ماجستير في الفقه

مايو ٢٠٠٢ م

ملخص البحث

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الأحكام المتعلقة بالوقف وبيان أهمية الوقف وتنميته وكيفية تنميته وتطبيقاته المعاصرة في الصين. فضلاً عن ذلك ناقشت الأحكام الشرعية لبعض الصور الجديدة للأوقاف منها الأوقاف النقدية، ووقف سندات المقارضة والأسهم. وحاولت تقديم علاج للمشكلات التطبيقية.

وقد عنيت الدراسة بعرض النصوص الواردة في شأن الوقف من القرآن الكريم والحديث الشريف، واعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي في جمع أقوال الفقهاء في الوقف، واستخدم المنهج التحليلي في الكلام عن المسائل التي درست، وذلك بمناقشة أقوال العلماء وترجيح بعض آرائهم حولها.

ومن أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة أن الباحث قد رجّح تعريفاً اصطلاحياً للوقف بعد دراسته المقارنة لأقوال الفقهاء حوله، وتوصل إلى أن الوقف هو تحبّيس الأصل وتسييل المنفعة، وهو ما يوافق قول الرسول ﷺ عن الوقف، والمعنى اللغوي له، وهو كذلك خال من إضافة شروط الوقف إلى تعريفه.

واكتشف الباحث أن المسلمين الصينيين - مع أنهم يتبعون المذهب الحنفي الذي يرى بعدم مشروعية وقف المنقول - اختاروا رأي الجمهور في مشروعية هذا الوقف تسهياً على المسلمين وترغيباً لهم على فعل الخير. ولما تحدث الباحث حول أحكام بعض الصور الوقفية الجديدة رجّح جواز المعاملة الوقفية بالأسهم والسندات والنقود ما دامت مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ودلت الدراسة على أن الأوقاف الإسلامية في الصين تعاني من مشاكل عديدة، وأهمها تدخل الحكومة الصينية في شؤون أوقاف المسلمين في الصين بوجه غير شرعي. ومن ثمّ لا يمكن تطبيق الأحكام الشرعية الكاملة في إدارة الأوقاف. ويمكن حلّها حسب رأي الباحث عن طريق تأسيس جمعية الأوقاف الإسلامية المركزية وفروعها المتعددة في

قدّم الرانيري تحليلات جديدة عن المحسوبة مقارنة بآراء العلماء المعاصرين. وأما بالنسبة إلى اليهودية فإن أفكاره تبع لأفكار العلماء المسلمين المتقدمين. وأما تحليله

عن المسيحية فقد كان مضطرباً. ولم يراع فيه اختلاف الواقع المعاصر للنصرانية عن الحقائق التاريخية.

وفي النهاية فإنّ أفكاره عن الأديان الأخرى في مجموعها جديدة، ولعلّ الاضطراب في بعضها منشؤه النظر الخاص، أو الاستنتاج المباشر من بعض الإسرائيليات.

ثالثاً: قسم الدراسات القرآنية والحديثية

١ - قيمة الحياة الإنسانية في القرآن الكريم: دراسة موضوعية عن ظاهرة قتل الإنسان

إعداد: عايش علي محمد لبانة

رسالة دكتوراه في الدراسات القرآنية

ديسمبر ٢٠٠١م

ملخص البحث

تناولت الدراسة بالبحث موضوع قيمة الحياة الإنسانية في القرآن الكريم من خلال التفسير الموضوعي لظاهرة قتل الإنسان كما عرضت في آيات القرآن الكريم. وقد حاول الباحث الكشف عن الظاهرة المدروسة في أبعادها المختلفة.

حدّدت الدراسة المعنى الاصطلاحي للقتل، والمصطلحات المتعلقة به، وميّزته عن المفاهيم المشتبهة به. كما عرضت الدراسة للبعد التاريخي لظاهرة قتل الإنسان كما ورد في القصص القرآني، مع استنباط المعاني التاريخية، والفكرية، والتربوية من تلك القصص.

وكشفت الدراسة عن البعد الفقهي الوارد في آيات الأحكام الخاصة بالقتل بوصفه جريمة، ومارتب عليها القرآن من الأحكام الأخروية والدينية. مع مقارنة المنهج القرآني بمناهج المدارس الفقهية. ثمّ عرضت للقتل بوصفه عقوبة مبينة للحالات التي تُهدر فيها الحياة الإنسانية والحكم التشريعية لتلك الأحكام. وعرضت الدراسة كذلك لبعض الظواهر النفسية والاجتماعية المتعلقة بقتل الإنسان من منظور قرآني.

وقد تبين من خلال البحث مدى عناية القرآن الكريم بتقدير الحياة الإنسانية عامة، كما ظهرت آثار الكمال التشريعي في أحكام القرآن المتعلقة بحفظ الحياة الإنسانية وحمايتها. وتبينت ملامح المنهج القرآني المتوازن المتفق مع طبائع الإنسان، وجوانب شخصيته. والمتفق الحقائق العلمية في الوقت نفسه.

- واختلفت أساليب الدعوة التي استخدمها سيدنا إبراهيم عليه السلام باختلاف فرق المدعوين وجماعاتهم فنرى سيدنا إبراهيم قد استخدم ما يناسب كل طائفة أو جماعة من أسلوب دعوي ملتزماً بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن.

- تسهم دعوة إبراهيم عليه السلام في قضية الحوار بين الأديان السماوية الثلاثة، ليظهر وجه الصواب في دعوة إبراهيم خاصة وفي دعوة الأنبياء كلهم عامة. وذلك لأن هذه الأديان كلها تقدره وتنزله مكانة سامية، بل بعضهم ينسبه إلى اتباع دينهم.

رابعاً: قسم اللغة العربية

الشعر العربي في بلاد ما وراء النهر في عهد الدولة السامانية (٢٦١-٣٨٩هـ)

إعداد: ضمير شغفي

رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

مارس ٢٠٠٢م

ملخص البحث

يدرس هذا البحث الشعر العربي ببلاد ما وراء النهر في عهد الدولة السامانية دراسة أدبية فنية. وهو مقسم إلى تمهيد وأربعة فصول، وفي التمهيد وصف ما وراء النهر جغرافياً وتاريخياً، ووصف النشاطات السياسية والثقافية في عهد السامانيين. وأما الفصول الأربعة فأولها: في موضوعات الشعر العربي التقليدية، وثانيها: في موضوعاته الجديدة، وثالثها: في الدراسة الفنية لهذا الشعر، ورابعها: في أعلام شعراء ما وراء النهر.

اعتمد البحث على استقراء نصوص شعرية مما أنتجه شعراء ما وراء النهر في عهد الدولة السامانية من مراجع الأدب العربي وكتب التراجم المختلفة، ودراساتها من حيث المحتوى والإنجاز الفني، مستخلصاً أغراضها وسماتها الفنية.

وتوصل الباحث من خلال البحث إلى:

١. أن شعراء ما وراء النهر تقلّدوا بتقاليد الشعر العربي القديم في شكله وصياغته، وتأثروا بالاتجاهات التجديدية في العصر العباسي من حيث المعاني والأفكار.
٢. أنهم قلّما نظموا قصائد في الرثاء بخلاف المديح والهجاء.

في نهايته بعض التوصيات المهمة التي يمكن أن تعمل على إصلاح سياسات الاستخصاص مستقبلاً.

وقد توصل البحث إلى أن هناك كثيراً من أوجه الشبه والاختلاف في الأنماط التي اعتمدت في كل من البلدين لتنفيذ سياسات الاستخصاص. فقد قدّمت ماليزيا سياسات للاستخصاص أكثر تنوعاً من تلك التي اتبعت في نيجيريا، كما أن حكومة ماليزيا اعتمدت سياسة إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة التي يتكوّن منها البلد، بينما اعتمدت نيجيريا التوازن الإقليمي أساساً لتوزيع الاستثمارات.

وانطلاقاً من المعلومات المتاحة فإنه يبدو أن سوق رأس المال في ماليزيا أصبحت أكثر رواجاً ونجاحاً في جلب الاستثمارات الأجنبية مقارنة بنيجيريا. فقد كانت ماليزيا أكثر نجاحاً من نيجيريا في إنشاء البنيات التحتية التي تترتب عليها تحسن أكبر في أداء المؤسسات المخصصة كالطرق ووسائل الاتصالات والطاقة. ففي حالة نيجيريا نجد أن الأزمات السياسية لم تمكّن الدولة من توفير العوامل المساعدة على الاستخصاص بشكل جيد أو من جلب الاستثمارات مما جعل أثر الاستخصاص أضعف مما هو عليه الحال بماليزيا.

سادساً: قسم علم الاجتماع

Female Criminality: a case study of Woman Inmates in Kajang Prison, Selangor, Malaysia

By: Norasikin Bt. Basir

Master in Sociology and Anthropology

March 2002

مُلخَصُ البَحْث

وصل ارتكاب الجريمة وانتشارها بين النساء في ماليزيا في هذه الأيام إلى مستوى مزعج وغير محتمل؛ فقد كانت نسبة الجريمة بينهن أقل من ٣,٥ ٪ في عام ١٩٧٤م، ولكنها ازدادت إلى ٩,٦ ٪ في ١٩٩٠، وهي زيادة أقل ما يقال عنها أنّها محيرة، أضف إلى ذلك نقص الدراسات حول الجريمة النسائية، وندرة المعلومات النوعية المتوفرة عنها لدى إدارة

العلمية؛ والبحث الحالي يحاول دراسة مسألة استخدام الإنترنت من قِبَل أساتذة كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، وقد ركّز البحث على تحليل مستوى استخدام الأساتذة لمصادر الإنترنت، والعوائق والصعوبات التي تعترضهم في ذلك، مع تقديم بعض الاستراتيجيات اللازمة لتجاوزها، وتعزيز قدرة وفعالية الأساتذة في الاستفادة من الإنترنت وخدماته.

وقد استخدم البحث المنهج المسحي عن طريق إجراء استبيان علمي موجّه من أجل جمع المعلومات والمعطيات اللازمة للتحليل؛ والعينة المختارة تتضمن كل أعضاء هيئة التدريس بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، وقد كانت نسبة الإجابة على الاستبيان عالية ومُعبرة عن حقيقة آراء الأساتذة في استخدام الإنترنت وخدماته.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج توحى بأن نسبة استخدام أساتذة معارف الوحي والعلوم الإنسانية لمصادر الإنترنت وخدماته ضعيفة، فمن بين خدمات الإنترنت المتعددة يُعدُّ البريد الإلكتروني، والشبكة العالمية للإنترنت من أكثرها استخداماً عند الأساتذة؛ في حين كان استخدام خدمة حلقات المناقشة عبر الإنترنت، وحلقات الأخبار، والاتصال الإلكتروني ضعيفاً جداً.

ومن جهة أخرى، فإن استخدام بنوك المعلومات الإلكترونية، وشبكة المعلومات المكتبية متوسط، كما أوضحت الدراسة أن استخدام أساتذة العلوم الإنسانية لمصادر الإنترنت وخدماته أعلى نسبة من استخدام أساتذة معارف الوحي، فضلاً عن وجود صلة بين نسبة استخدام مصادر الإنترنت وخدماته، وبين سهولة استخدامه، والمهارة في الحاسوب الآلي، ومستوى خبرة الأساتذة.

وكما يبدو من النتائج فإن معظم الأساتذة عبّروا عن حاجتهم، وأبدوا رغبتهم في تعلم استخدام مصادر الإنترنت وخدماته لتحسين أدائهم البحثي والتعليمي. وأخيراً اقترحت الدراسة بعض التدابير والتوجيهات اللازمة لتحسين مستوى الأساتذة في استخدام الإنترنت.